

نظرة مقارنة
على
قوانين الإستفتاء

شباط 2009

الفهرس

3	1- بيان الغرض
3	2- المقدمة
3	3- أسباب الاستفتاء
4	4- الإطار المؤسساتي
4	أ. التشريع
4	ب. أنواع الأستفتاء
5	ج. المواضيع
6	د. العواقب القانوني
6	هـ. مواضيع أخرى
7	5- الأطار الإجرائي
7	أ. التوقيت
8	ب. نص الاقتراع
8	• اسئلة الاستفتاء
9	• عدد من البدائل
9	ج. الحملة
10	د. الطعون
11	هـ. متطلبات والآليات وقواعد التصويت
12	6- خاتمة
12	7- قائمة المراجع
	8- ملحق رقم 1 : المفكرة
	9- ملحق رقم 2 : مخطط المقارن
	10- ملحق رقم 3: مثال على التشريع
	11- ملحق رقم 4 : مثال على التشريع

1- بيان الغرض

تسعى هذه الورقة إلى توضيح العناصر القانونية والإجرائية المختلفة الموجودة في الإطار القانوني الخاص بالاستفتاء الوطني وتحديد العديد من الخيارات والبدائل المتاحة أمام البلدان التي تفضل إدراج آلية الاستفتاء ضمن إطار عملها السياسي

2- المقدمة

الاستفتاء هو إجراء لممارسة الديمقراطية على نحو مباشر ينص على قيام الدوائر الانتخابية بالتصويت على مسألة السياسة العامة وعلى مشاركة المواطن في صنع القرار. يمكن للاستفتاء ان يكون عملية سياسية قيّمة للدول التي تنتقل الى مرحلة ما بعد الصراع ، مثل العراق حيث أنه يقدم دعوة للشعب للتصويت والبت في القضايا الهامة فضلا عن ان هذه المشاركة يمكن أن تخلق شعورا بالانتماء كما يمكن أن تساعد في عملية الاندماج. في الآونة الأخيرة ، جرى استخدام وسيلة الاستفتاء من قبل الرؤساء أو السلطات التنفيذية والسلطات التشريعية الأخرى لأغراض إستشارية أو للحصول على الموافقة الشعبية على سياساتها . هناك العديد من القضايا التي يجب أخذها بنظر الاعتبار عند تصميم وتنفيذ الإطار القانوني والعملي للاستفتاء . يجب على البلد ان يقرر كل شيء حول الإستفتاء بدءا بمن يملك سلطة الدعوة لإجراء الاستفتاء وكيفية إجراء الدعوة للاستفتاء ومن الذي يكتب سؤال الاستفتاء ومن الذي سيشتمع الى الطعون بشأن هذه الأسئلة، و ما هو الأثر القانوني لنتيجة الاستفتاء. أن هذه المسائل إجرائية وموضوعية ويجب أن يتم التعامل معها أجمالا عبر قوانين واضحة ضمن إطار قانوني من أجل اعتبار الاستفتاء شرعيا.

3- أسباب إجراء الإستفتاء

- توجد العديد من الأسباب التي قد تجعل السلطة تسعى لإجراء استفتاء
1. حل مشكلة الانقسامات مع الحزب الحاكم أو الائتلاف بموجب هذا المنطق فإن الهدف هو أن يكون الاستفتاء بمثابة أداة للوساطة بين الفصائل المتنافسة أو لتجنب التداخبات الانتخابية لقضية غير محسومة.
 2. دعم قانون ما لم يتم التوصل الى تشريعه عبر العملية التشريعية العادية (على سبيل المثال الخلاف مستعصي بين دوائر السلطة التشريعية المختلفة أو عندما تكون الحكومة منقسمة حول مسألة ما (بوليفيا والمملكة المتحدة) ¹.
 3. البرهنة على التأييد الشعبي للرئيس أو الحكومة (فرنسا وشيلي وروسيا) أو لاتخاذ قرار سياسي معين (شيلي وأوروغواي) ².
 4. حماية الأقلية التشريعية التي قد تطالب بإجراء استفتاء على قرار تضطلع بأخذه الأغلبية التشريعية (الدنمارك والسويد) ³.

¹ أنظر الديمقراطية المباشرة في الفصل 2 (يعرض هذا الفصل مثال حول بوليفيا في عام 2004 يتعلق بمسألة احتياطات الغاز الطبيعي ومثال حول المملكة المتحدة في عام 1975 يتعلق بعضويتها في المجتمع الأوروبي).

² أنظر الديمقراطية المباشرة في الفصل 2 (يعرض هذا الفصل أيضا تفاصيل استفتاء عام 1978 في شيلي الذي دعا اليه أوغستو بينوشيه ويطلب فيه الناخبين بتقديم الدعم له) ؛ (في عام 1993 جرت الدعوة الى استفتاء في روسيا لتحديد ما إذا كان للجمهور ثقة في الرئيس الروسي بوريس يلتسين).

³ أنظر الديمقراطية المباشرة في الفصل 2 ، ص. 47-50 (في الدانمرك يجوز لثلث أعضاء الجهاز التشريعي المطالبة بإجراء استفتاء ملزم قانونا على مشروع قانون يصدر من قبل المجلس التشريعي) ؛ (في السويد ، يجب ان يشير تعديل دستوري ملزم إلى إجراء استفتاء ملزم قانونا إذا طالب عشر أعضاء المجلس التشريعي بإجراء استفتاء).

4 - الإطار المؤسسي

أ. تشريع الاستفتاء

إن من أهم السمات الرئيسية التي تحدد اجراء استفتاء هو الطريقة التي يتوافق فيها الاستفتاء ضمن مجمل النظام القانوني للبلد ولتحديد هذا التلائم هناك بعض الإ استفسارات التي يجب الإجابة عنها : هل إن الاستفتاءات إلزامية ومنصوص عليها في دستور البلاد أو في قوانين أخرى؟ هل جرت المطالبة بليجاء الاستفتاء أو طرح مبادرة أجرائه بواسطة أمر سلطة حكومية تنفيذية أو قانون تشريعي ، أو بمبادرة من قبل المواطنين ؟ من يستطيع الدعوة الى إجراء استفتاء وكيف يمكن له القيام بذلك؟

يمكن تشريع الاستفتاءات عبر دستور مكتوب أو عبر تشريع عام ودائم أو من خلال قوانين محددة وخاصة تتعلق بتصويت شعبي معين . في أوروبا ، تنص معظم الدول على تنظيم استفتاء وطني في دساتيرها (راجع على سبيل المثال دساتير أرمينيا و إيرلندا و ليتوانيا و سويسرا)⁴ . إلا أن وجود إطار دستوري ينص على اجراء استفتاء لا يحول ، رغم ذلك ، دون ضرورة تنفيذ التشريعات إذ قد لا تُقدّم القواعد الدستورية أكثر من مجرد توجيهات عامة لقواعد محددة والتي ينبغي تحديدها من خلال التشريعات العادية . طالما ان الاستفتاءات ليست ممنوعة صراحة بموجب الدستور ، فإن ه بالإمكان المطالبة بها وتشريعها عبر قوانين مخصصة وصريحة يتم إصدارها عبر الإجراءات التشريعية العادية كما هو الحال في النرويج⁵ .

يمكن المطالبة بأجراء استفتاء من قبل المؤسسات التنفيذية والتشريعية وكذلك من قبل عدد من المواطنين وتختلف الإجراءات المتعلقة بكيفية القيام بذلك بين المؤسسات القضائية ففي بعض هذه الدول تكون تلك الإجراءات محددة في الدستور ، بينما يمكن في حالات أخرى الدعوة الى اجراء الاستفتاءات عن طريق القوانين التشريعية أو الأوامر التنفيذية⁶ . من الضروري أخذ هذه المسائل بنظر الاعتبار عند وضع آلية الاستفتاء.

ب. أنواع الاستفتاء

يمكن أن تكون الاستفتاءات إلزامية أو اختيارية . إن الاستفتاء الإلزامي هو تصويت الناخبين و تجري الدعوة اليه بصورة تلقائية في ظروف معينة وفقا للتعريف الوارد في الدستور أو التشريع العادي . عادة ما تقتصر الاستفتاءات الإلزامية على اتخاذ قرارات سياسية مهمة ج دأفعلى سبيل المثال ، يتم عادة استخدام هذا النوع من الاستفتاء في مسائل تتعلق بالتعديلات الدستورية والخلافات بين الرئيس والمجلس التشريعي وإقرار المعاهدات الدولية والانضمام الى منظم ة دولية وقضايا السيادة الوطنية أو تقرير

⁴ انظر الاستفتاءات في أوروبا ؛ انظر أيضا : دستور إيرلندا ؛ دستور أرمينيا ؛ دستور ليتوانيا ؛ دستور سويسرا
⁵ انظر الديمقراطية المباشرة ؛ انظر أيضا : الاستفتاءات في أوروبا (توضح عدم وجود أحكام ذات صلة في الدستور النرويجي بشأن الاستفتاء ، لكن وعلى الرغم من ذلك جرى تنظيم استفتاءين اثنين على أساس قوانين محددة في البرلمان). (كان كل من الاستفتاءين منعقلين بالانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ثم إلى الاتحاد الأوروبي).

⁶ انظر الديمقراطية المباشرة (تشير إلى أنه إذا كان الدستور ينص على أن من المسموح به لرئيس الحكومة الدعوة الى استفتاء من دون موافقة السلطة التشريعية أو غيرها من المؤسسات الحكومية (على سبيل المثال المحكمة الدستورية) ، أو في حالة عدم وجود تشريع فإن تلك المؤسسات التنفيذية تتمتع بمزيد من المرونة للاستفادة من اجراء الاستفتاء . إلا أن هذه الميزات قد تكون على حساب الشرعية الديمقراطية حيث غالبا ما يتم السعي الى الحصول على التأييد الشعبي عندما يكون ذلك لمصلحة الحكومة).

المصير (انظر على سبيل المثال استراليا والدانمارك واستونيا ومقدونيا وايسلندا وبيرو وسلوفاكيا وسويسرا وفنزويلا)⁷.

الفئة الثانية من الاستفتاء هو **الاستفتاء الاختياري** وهو تصويت الناخبين الذي لا يتطلب إصدار قانون للقيام به ولكن يمكن للحكومة ، وفي بعض الحالات لأطراف أخرى ، طرح مبادرة اجرائه . يمكن لهذا النوع من الاستفتاء ان يتخذ أشكال مختلفة كثيرة : فقد يكون قد جرى تشريعه مسبقا بقواعد دستورية أو فيما عدا هذا قد يكون منصوحا عليه بقواعد الاستفتاء (اسبانيا والنمسا والأرجنتين)⁸ ، أو قد تكون استفتاءات خاصة (مخصصة لغرض محدد) يتم تحديدها بالقواعد التي ينبغي اتباعها على وجه التحديد في استفتاء منفرد (النرويج والمملكة المتحدة)⁹.

أن الاستفتاءات الإختيارية أو الخاصة (المخصصة لغرض محدد) هي تلك الاستفتاءات التي لا يتم تشريعها في الدس تور أو في أي تشريع دائم . وعلى وجه العموم ، فمن أجل إجراء استفتاء خاص (مخصص لغرض محدد) ينبغي أن تصدر أغلبية المجلس التشريعي قرار بالقيام بذلك من خلال إقرار قانون خاص يجيز إجراء الاستفتاء الخاص¹⁰. شهدت أوروبا العديد من الاستفتاءات الإختيارية وعلى نحو متكرر في قضية الانضمام الى الاتحاد الأوروبي . إن تحديد نوع الاستفتاء المسموح باجرائه سيساعد على تطوير آلية الاستفتاء المستقبلية للبلد.

ج. مواضيع الاستفتاء

ينبغي أن يحدد التشريع المتعلق بالاستفتاء المواضيع التي ينبغي والتي من المحتمل أن تخضع لآلية الاستفتاء رغم أن المواضيع التي تجري الاستفتاءات بسببها تتنوع على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. في استراليا ومعظم أوروبا تجري الاستفتاءات بصورة عامة حول القضايا الرئيسية ذات الأهمية السياسية أو الدستورية بينما تجري الاستفتاءات في أمريكا اللاتينية ، وهي ليست كبيرة حول القضايا السياسية الداخلية¹¹.

قد يجري استثناء بعض المواضيع الدستورية أو القانونية من الخضوع للاستفتاء حيث تضع بعض البلدان قائمة شاملة (فرنسا) بالمواضيع التي يمكن إخضاعها إلى استفتاء أو تحدد مواضيعا معينة لتستثنى من التصويت الشعبي . وعادة ما تكون الاستثناءات معروفة ومحدودة وتطبق على القضايا المتعلقة بالضرائب والنفقات العامة (على سبيل المثال : أرمينيا واستونيا والدانمارك ورومانيا

⁷ انظر الديمقراطية المباشرة (تشير الى ان في بلدان مثل استراليا والدانمارك وفرنزويلا يجب أن تتم الموافقة على جميع التعديلات الدستورية عبر استفتاء ، بينما ينطبق هذا الأمر في بلدان مثل ايسلندا وبيرو على بعض التعديلات الدستورية فقط . في سويسرا ، يجب ان تتم الموافقة على بعض المعاهدات الدولية عبر استفتاء ، وفي الدنمارك يتطلب نقل السلطة إلى الهيئات الدولية أو العالمية إجراء استفتاء). انظر أيضا : دستور استونيا ؛ دستور مقدونيا ؛ و دستور ليتوانيا.

⁸ انظر الديمقراطية المباشرة (تشير الى ان في اسبانيا ، يمكن أن تخضع القرارات السياسية ذات الأهمية الخاصة لاستفتاء استشاري وفقا للدستور ويجوز للملك أن يدعو الى استفتاء بناء على طلب من رئيس الحكومة بعد تفويض من مجلس النواب ؛ وفي النمسا ، يجوز لأغلبية أعضاء مجلس النواب المطالبة باخضاع قرار يصدره مجلس النواب للاستفتاء ؛ وفي الأرجنتين ينص الدستور على أن لكل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية الحق في وضع مبادرة الاستفتاء).

⁹ انظر الديمقراطية المباشرة (توضح ان دستور دولة النرويج لم يذكر شيئا عن الاستفتاء ولذلك فان السلطة التشريعية هي من يقرر ما إذا كان ينبغي اولا ينبغي إجراء استفتاء فضلا عن وضع تفاصيل اجراء الاستفتاء ؛ وفي المملكة المتحدة يحدد قانون عام 2000 الخاص بالأحزاب السياسية والانتخابات والاستفتاءات الإطار القانوني الذي يجوز بموجبه إجراء الاستفتاءات وتكليف هيئة الانتخابات بتنفيذه ، ألا ان وعلى الرغم من ذلك ، يجب على البرلمان إصدار قانون خاص لكل حالة من أجل اجراء استفتاء).

¹⁰ انظر الديمقراطية المباشرة (تؤكد على انه في الأنظمة البرلمانية ، عادة ما تتخذ الأغلبية التشريعية قرارا خاصا لأجراء استفتاء خاص حول مسألة محددة).

¹¹ انظر الديمقراطية المباشرة ؛ وانظر أيضا الاستفتاءات في أوروبا.

وأوروغواي)¹². في البلدان التي حدث فيها تحول في الآونة الأخيرة ، يمكن أيضا استبعاد بعض المواضيع الحساسة مثل السيادة (كولومبيا)¹³. من المهم تحديد المواضيع التي يجب أن تكون من الممكن أن تخضع لإستفتاء الشعب والمواضيع التي من غير الممكن أن تخضع لاستفتاء الشعب.

د-العواقب القانونية للاستفتاء

يجب أن يكون الأثر القانوني للاستفتاء واضحا منذ البداية مما يعني ضرورة تحديد فيها إذا كانت نتائج الاستفتاء ستكون ملزمة للحكومة أو أنها تمثل خدمة استشارية بحتة . إن الاستفتاءات إما أن تكون ملزمة قانونيا أو استشارية بحتة ، فإذا كان الاستفتاء ملزما قانونا فإن الحكومة ملزمة بتنفيذ الاقتراح وإذا كان من ناحية أخرى ،استفتاءً استشاريا فلن نتيجة الاستفتاء ستقتصر على تقديم النصح للحكومة. في الوقت الذي قد لا يغير هذا التمييز في واقع الأمر من أثر نتائج الاستفتاء (إذ قد يكون من الصعب بالنسبة للحكومة الديمقراطية تجاهل نتيجة الاستفتاء حتى وإن كان الاستفتاء استشاريا) ، فإن من الضروري وعلى نحو قاطع تحديد هذه المسألة في آلية الاستفتاء¹⁴.

تتباين طريقة تحديد السلطات القضائية للأثر القانوني للاستفتاء. إذ لا يوجد الا عدد قليل من الدول التي تضع استفتاءات ملزمة قانونا (على سبيل المثال : أرمينيا و استونيا و فرنسا و إيطاليا و تركيا)¹⁵. في الدانمارك ، تكون الاستفتاءات الملزمة قانونا هي القاعدة إلا إن الاستفتاءات الاستشارية موجودة على حد سواء ، في حين تقوم بعض الدول بالتمييز بين الاستفتاءات الاستشارية و الملزمة قانونيا وفقا لطبيعة الاقتراح (على سبيل المثال : أندورا و النمسا و اسبانيا و ليتوانيا)¹⁶. بينما تقوم بعض الدول الاخرى بتقرير ذلك على أساس عدد المشاركين في التصويت (بولندا و البرتغال)¹⁷. ينبغي أخذ هذه المسائل بنظر الاعتبار على نحو شامل عند وضع آلية الاستفتاء للبلد.

ه- مواضيع أخرى ينبغي مراعاتها

من المستحسن ان تأخذ دولة ما بنظر الإعتبار مسألة شرعية نتائج الاستفتاء ، أي بمعنى - تحديد كيفية التحقق من صحة النتائج ، والجهات المسؤولة عن القيام بذلك والفترة الزمنية لبقاء قرار معين نافذا¹⁸. إن

¹² انظر الاستفتاءات في أوروبا (تعليق حول قيام فرنسا بوضع قائمة مطوّلة بالمسائل التي يمكن أن تتعلق بإجراء الاستفتاءات - في حالة الاستفتاءات المتعلقة بالمسائل التشريعية أو المعاهدات و التي يمكن أن تتعلق بتنظيم السلطات العامة ، وإصلاحات السياسات الاقتصادية والاجتماعية والخدمات العامة ذات الصلة والتصديق على معاهدة لا يتعارض مع الدستور ولكنها قد تؤدي الى التأثير على سير عمل المؤسسات) ؛ (توضح أنه بينما تقوم أرمينيا صراحة باستبعاد الانتخابات والأسئلة التي تخضع لقرارات هيئة قضائية أو إدارية ، إلا أن هناك مسائل اساسية تُستبعد قواني نها الوطنية من الاستفتاء مثل المسائل المالية والميزانية والضرائب في استونيا والدنمارك والمجر) ؛ وانظر أيضا : أيس : شبكة المعرفة الانتخابية (تشير الى عدم إمكانية إجراء الاستفتاءات في أوروغواي في ما يتعلق بمسائل السياسة الضريبية أو القوانين المتعلقة بالسلطة التنفيذية) ؛ وانظر أيضا : الديمقراطية المباشرة (توضح أن قضايا مثل الضرائب والنفقات العامة غالبا ما تستبعد من موضوع الاستفتاء ، وكذلك إلى أن متطلبات إجراء الاستفتاءات أو عدم إجراءها حول قضايا محددة عادة ما يتم إدراجها أحكام الدستور أو التشريعات العادية).

¹³ انظر AEC شبكة المعرفة الانتخابية (تذكر إن كولومبيا تستبعد مسألة العفو السياسي من الخضوع للاستفتاء).

¹⁴ انظر الديمقراطية المباشرة ؛ الاستفتاءات في أوروبا (تشير إلى أن العديد من هذه البلدان وغيرها من الدول تنص على إجراء استفتاءات تكون عملية صنع القرار فيها ملزمة قانونا).

¹⁶ انظر الاستفتاءات في أوروبا (تلاحظ أن في أندورا والنمسا واسبانيا ، يكون الاستفتاء على مسألة مهمة استشاريا ، في حين ان الاستفتاء الدستوري ملزما قانونا ؛ وفي ليتوانيا يكون الاستفتاء ملزما إذا ما تعلق بالأحكام التشريعية التي يتم اقتراحها عبر مبادرة شعبية او تعلق بالأحكام الدستورية الخاضعة إلى استفتاء ملزم، ويكون الاستفتاء استشاريا في القضايا الأخرى).

¹⁷ انظر الاستفتاءات في أوروبا (تشير إلى أن في بولندا و البرتغال يكون الاستفتاء ملزما اذا ما صوتت غالبية الناخبين على ذلك و فيما عدا هذا فهو استشاري).

¹⁸ انظر الديمقراطية المباشرة(تعطي مثلا حول ما حدث في السويد حيث رفض الناخبون السويديون اقتراح الانتقال من قيادة السيارات على الجانب الأيسر من الطريق الى الجانب الأيمن منه في استفتاء عام 1955 ، ولكن وعلى الرغم من ذلك أقر البرلمان السويدي في عام 1963 قانونا لتنفيذ هذا التغيير من دون استفتاء جديد).

التطرق الى هذه القضايا في تشريع قبل اجراء الاستفتاء بدلا من البحث عن حلول لها عندما تكون ماثلة قيد المناقشة يمكن أن يؤدي الى تلافى الكثير من التعقيدات فضلا عن مساهمته في دعم شرعية الاستفتاء.

5- الإطار الإجرائي

أ. التوقيت

من أجل أن يكون الاستفتاء مشروعاً يجب منح فترة كافية لحملة الترويج للاستفتاء وبالتالي فإن تحديد موعد اجراء الاستفتاء تصبح مسألة حيوية. ولذلك ينبغي ان تنص آلية الاستفتاء وعلى نحو صارم على تحديد فترة زمنية معينة لأجراء الاستفتاء تبدأ عند الدعوة الى اجرائه ولكن ليس قبل فترة زمنية كافية لأجراء نقاش عام متعمق وحملة للترويج للاستفتاء.

إذا كان الوقت المحدد قصيراً للغاية ، فإن اجراء نقاش عام حقيقي لن يكون ممكناً وإذا كان الوقت المحدد فترة طويلة جدا فقد يؤدي ذلك الى انهك اهتمام الشعب أو قد تصبح مسألة الاستفتاء قليلة الاهمية ولذلك فإن إيجاد التوازن الملائم في التوقيت أمر أساسي في الشرعية الديمقراطية للاستفتاء (تايلاند)¹⁹.

لا بد أيضا من الأخذ بنظر الاعتبار ما إذا كان سيتم اجراء الاستفتاء بصورة متزامنة مع الانتخابات المقررة أو في وقت منفصل. ان مزايا عقد تلك الاستفتاءات بصورة متزامنة مع الانتخابات المقررة تتعلق بمسألة الكفاءة والتكلفة. بالإضافة إلى ذلك، يجادل البعض بالقول أن اجراء الاستفتاء في وقت واحد مع الانتخابات يحقق مشاركة أكبر من قبل الناخبين ، إلا ان هذا الجدل لا يثبت صحته على المستوى العملي²⁰. على النقيض من ذلك فإن اجراء الاستفتاء بصورة متزامنة مع الانتخابات يخاطر بنشيت انتباه الناخبين إذ قد تطغى الانتخابات على مسألة الاستفتاء من ناحية ولا تلقى الاهتمام الكافي من قبل الناخبين أو القائمين على الحملة من ناحية اخرى²¹.

فضلا عن ذلك ، يجدر تحديد جواز اجراء الاستفتاء حول مسائل مختلفة في نفس الوقت ، إذ قد تسمح بعض الدول باجراء العديد من الاستفتاءات حول مختلف القضايا في اليوم نفسه (سويسرا وكولومبيا) ، في حين تسمح بعض الدول الأخرى باجراء الاستفتاء على مسأله واحدة من مسائل الاستفتاء (أرمينيا والبرتغال)²². أن من مزايا اجراء أكثر من استفتاء واحد في الوقت نفسه ، هو أنه ينطوي وبكفاءة على مشاركة الناخبين على التصويت على مجموعة واسعة من الشؤون العامة إلا ان اجراء استفتاء على أكثر من موضوع واحد في الوقت نفسه ، من جهة اخرى ، يضع المزيد من العبء على الناخبين ليطلعوا على كثير من المواضيع التي قد لا تكون بأي حال من الأحوال متعلقة ببعضها البعض . إن وجود ناخبين غير ناضجين يُضعف شرعية الاستفتاء.

¹⁹ انظر الديمقراطية المباشرة (توضيح الحالة التي حدثت عام 2007 في تايلاند ، حيث تعرض الاستفتاء الذي اجريته الحكومة العسكرية لانقادات واسعة بسبب طول الفترة الزمنية المسموح بها لحملة الاستفتاء ، حيث ارسلت مواد ومعلومات الاستفتاء والبالغة أكثر من 300 مادة دستورية الى الشعب التايلاندي قبل 19 يوما فقط من موعد اجراء الاستفتاء ، فلقد جرى انتقاد هذا الاستفتاء على نطاق واسع لأنه لم يعط للناخبين الوقت الكافي ليتفوقوا ويطلعوا على قضايا الاستفتاء الطويلة والمعقدة).

²⁰ انظر الاستفتاءات في أوروبا ؛ AEC: شبكة المعرفة الانتخابية ؛ الديمقراطية المباشرة.

²¹ انظر الاستفتاءات في أوروبا ؛ AEC: شبكة المعرفة الانتخابية ؛ الديمقراطية المباشرة.

²² انظر الديمقراطية المباشرة (تشير الى أن العديد من القضايا في سويسرا يتخذ الناخبون قرارا بشأنها في نفس اليوم ، وتشير أيضا الى اجراء استفتاء في كولومبيا في عام 2003 حول 19 قضية مختلفة في الوقت نفسه)؛ انظر أيضا الاستفتاءات في أوروبا (تذكر عدم إمكانية اجراء استفتاء في أرمينيا حول أكثر من مسألة واحدة بينما لا يُسمح باجراء استفتاء في البرتغال حول أكثر من ثلاثة مسائل).

ب. نص الاستفتاء

إن أحد أهم القضايا ، إن لم يكن الأثرها أهمية ، التي تنطوي عليه مسألة صياغة آلية الاستفتاء هي صياغة سؤال الاستفتاء ، إذ أن طريقة صياغة السؤال يمكن أن يكون لها عواقب كبيرة على كيفية تصويت الشعب وأن الطريقة التي يتم بموجبها صياغة السؤال والجهة التي قامت بصياغته يمكن أن يكون لها آثار كبيرة على شرعية الاستفتاء أجمالاً ولذلك ، فإن من الضروري جداً الأخذ بنظر الاعتبار جميع الجوانب المتأثرة بهذه المسألة والإجراءات اللازمة لوضع سؤال مؤثر وفعال ومحايد للاستفتاء.

• سؤال الاستفتاء

إن لصياغة سؤال الاستفتاء والجهة المخولة بصياغة السؤال لهما تأثير كبير على نتائج مقترح الاستفتاء. إذ إن القائمين بالحملة سواء أكانت لصالح إجراء الاستفتاء أو ضده يهتمون بكيفية صياغة سؤال الاستفتاء على النحو الذي يجعل من أي تغيير مهما كان طفيفاً على السؤال يمكن أن يؤثر على طريقة تصويت الشعب. لذلك يجب أن تكون الصياغة دقيقة وواضحة ومحايدة قدر الإمكان وذات هدف وتفسير ممكن واحد²³. يتم حث الدول على وضع قواعد الاستفتاء التي تتضمن الشكل الذي يمكن أن يتخذه الاستفتاء²⁴.

في ضوء الحقيقة التي مفادها أن صيغة نص الاستفتاء يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في تحديد نتيجة مقترح إجراء الاستفتاء ، تصبح الجهة التي تحدد على وجه الدقة سؤال الاستفتاء ذات أهمية كبيرة. يمكن للمنظمات والدوائر الحكومية على اختلاف أنواعها لإضطلاع بمسؤولية تحديد نص الاستفتاء مع ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار إذا ما إذا كان يتعين على الحكومة أن تقوم بدور ما في صياغة السؤال لأن قيامها بذلك سيمنحها الكثير من القدرة على التأثير على نتيجة الاستفتاء لصالحها مما قد يضر بشرعية الاستفتاء. تُنشئ العديد من القوانين القضائية هيئة محايدة لإدارة الانتخابات وتخولها مسؤولية صياغة أسئلة الاستفتاء. فضلاً عن هذا يتوفر خيار آخر في هذا السياق يتمثل في السماح لجزء من الحكومة بصياغة السؤال ومطالبة منظمة مستقلة مثل الهيئة المحايدة لإدارة الانتخابات بالقيام بأشرف محايد على العملية وعلى السؤال الناتج عنها²⁵ ، كما يمكن إضافة إجراء آخر إلى هذه العملية يتمثل في منح فترة زمنية للشعب لمراجعة السؤال. بمجرد قيام الطرف المسؤول عن وضع سؤال الاستفتاء بصياغة السؤال ، يصبح متاحاً للعموم عبر تقديم طلب الحصول عليه وكذلك عبر وسائل الإعلام. ينبغي أن تؤخذ العملية التي يتمكن عبرها الناخبون والأطراف المهتمة بالتعليق وطلب توضيحات أو تقديم اقتراحات في هذا الشأن بنظر الاعتبار من جانب منظمة محايدة يتم إنشائها لهذا الغرض ثم تقوم تلك الهيئة المحايدة بأعادة صياغة السؤال بشكله النهائي. يمكن لهذا الخيار ، على الرغم من أنه يضع عبئاً

²³ انظر الاستفتاءات في أوروبا (تشير إلى ضرورة أن يكون السؤال المقدم إلى الناخبين في ألبانيا واضحاً وكاملاً لا لبس فيه ؛ وفي أرمينيا يجب أن يكون السؤال واضحاً ؛ وفي المجر فيجب أن يكون السؤال خالياً من الغموض ؛ وفي البرتغال يجب أن تصاغ الأسئلة بموضوعية وعلى نحو واضح ودقيق وأن لا تحتوي على أية إبهامات أو اعتبارات أولية ؛ وبالمثل يجب أن تكون الأسئلة في أستراليا وفرنسا عادلتاً واضحة ولا غموض فيها) وانظر أيضاً : الديمقراطية المباشرة (تشير إلى ضرورة أن يكون نص الاستفتاء دقيقاً وواضحاً قدر الإمكان وذو هدف واحد وتفسير واحد) ؛ انظر أيضاً ACE شبكة المعرفة الانتخابية (تشير إلى ضرورة أن يكون السؤال المطروح على الناخبين واضحاً ومباشراً) .

²⁴ انظر الاستفتاءات في أوروبا (توضح الأشكال المختلفة لعرض الاستفتاء مثل (1) صياغة خاصة بمشروع تعديل دستوري أو قانون تشريعي أو إجراء آخر ؛ (2) إلغاء لمبدأ موجود ؛ (3) سؤال حول مبدأ ما ؛ (4) اقتراحاً ملموساً).

²⁵ انظر الديمقراطية المباشرة

أثقل ويفرض عملا أطول على القائمين بصياغة السؤال ، أن يفر المزيد من الشفافية ومشاركة أوسع من جانب الناخبين.

• عدد من البدائل

نموذجيا ، تقدم الاستفتاءات إمكانية التصويت لصالح أو ضد أي اقتراح معين مما يجعل هذه التصاميم قادرة على إنتاج نتيجة أوضح. في بعض الحالات يتم طرح خيار الاختيار بين ثلاثة أو أكثر من البدائل (السويد)²⁶ فضلا عن هذا ، يتم توظيف طريقة أخرى تتمثل في استخدام أكثر من بديلين يُطلق عليها أسلوب المراتب حيث يُمنح الناخبين عدد من الخيارات ويُطلب منهم ترتيبها وفقا لدرجة تفضيلهم لها (إيرلندا)²⁷. قد تؤدي طريقة استخدام أكثر من بديلين إلى صعوبة في تفسير نتائج الاستفتاء حيث تتمثل أكثر نتائج الإستفتاء أثارة للألباس عندما يطالب سؤال في الاستفتاء الناخبين بتقديم اجابة مبسطة على هيئة "نعم" أو "لا" ، إلا انه ومهما كانت الطريقة المتبعة في صياغة سؤال الاستفتاء ، ينبغي ان تكون العملية واضحة ويجب تنفيذها بدقة.

ج. الحملة

ان عنصر الحملة جزء من آلية الاستفتاء وأمر حيوي لنجاح وشرعية الاستفتاء. كما ذكرنا سابقا في هذه الورقة (راجع الجزء لخامس (أ) المتعلق بتوقيت الاستفتاء) ، حيث يكون من المهم مراعاة مقدار الوقت المخصص لتثقيف الشعب ومناقشة اقتراح إجراء الاستفتاء. فضلا عن ذلك ، وفي محاولة لضمان وجود أساس متكافئ بين المنظمات التي تتنافس لصالح أو ضد اقتراح الاستفتاء ، تعمل بعض السلطات القضائية على وضع المزيد من التشريعات والأنظمة على حملة الاستفتاء نفسها. إن المسألتين اللتان كثيرا ما يتم تشريعهما على نحو متكرر في سياق الاستفتاء هما مقدار الأموال التي يمكن إنفاقها على حملة الاستفتاء (على سبيل المثال : أرمينيا وكرواتيا وإيرلندا وسويسرا)²⁸ واستخدام وسائل الإعلام (على سبيل المثال : بلغاريا وقبرص وليتوانيا وسويسرا)²⁹. يجب توخي الحذر عند إصدار التشريعات المتعلقة بالحملة إذ سيكون هذا منحدرًا زلقًا ينتصب ماثلا أمام ظهور المشاكل المتعلقة بالتناقض بين تلك التشريعات والمبادئ الديمقراطية الأساسية مثل المساواة في الفرص وحرية التعبير³⁰.

²⁶ انظر الديمقراطية المباشرة (توضح أن اوضح نتيجة للاستفتاء تظهر من بين بديلين اثنين فقط ولكن ستفيد من استخدام السويد ثلاثة بدائل خلال استفتاء عام 1980 المتعلق بالطاقة النووية كمثال لطريقة البدائل الثلاثة).

²⁷ انظر الديمقراطية المباشرة (تستخدم إيرلندا كمثال على استخدام طريقة أخرى لإيجاد بدائل للاستفتاء في عام 1992 جرى تجزئة الاستفتاء في إيرلندا حول سياسة الإجهاض الى ثلاث أسئلة منفصلة لكل منها بديلين).
²⁸ انظر الاستفتاءات في أوروبا (تناقش حظر استخدام الأموال العامة لصالح أو ضد مشروع خضع للاستفتاء في كثير من الدول بما في ذلك : أرمينيا وكرواتيا وإيرلندا وسويسرا).

²⁹ انظر الاستفتاءات في أوروبا (تشيرا إلى أن قيام العديد من الدول بشريع الوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيرية خلال حملة الاستفتاء كما هو الحال في بلغاريا وقبرص وليتوانيا وسويسرا ، كما توضح منح فترة زمنية متساوية وعدد مرات الظهور في وسائل الاعلام متساوية لمؤيدي ومعارضى الاستفتاء؛ انظر أيضا إيليس : حلقة دراسية عن استفتاء (تصف المزيد من القيود التي يتم فرضها على حملات الاستفتاء كما هو الحال في كندا حيث تتم مصالبة أولئك الذين يرغبون في الترشح لحملة الاستفتاء بتسجيل نواياهم على القيام بذلك ؛ فضلا عن ذلك قد تطالب الدول بأن تحمل جميع المواد التي تستخدم لأغراض الحملة اسم وعنوان المنظمة التي تتولى نشرها كما هو الحال في استراليا والمملكة المتحدة ؛ كذلك في بعض الأحيان يتم وضع شرط الكشف عن النفقات والتبرعات بعد الاستفتاء؛ ففي كولومبيا يشترط نشر حسابات النفقات والحملة بعد الانتخابات).

³⁰ انظر لائحة قواعد الممارسة السلمية (تعلق على ضرورة ضمان تكافؤ الفرص لمؤيدي ومعارضى اقتراح الاستفتاء ويتضمن ذلك الحياد فيما يتعلق بما يلي : حملة الاستفتاء ؛ تغطية وسائل الإعلام للحملة ؛ التمويل العام للحملات ؛ نشر الملصقات والدعاية ؛ والحق في التظاهر على الطرق العامة) ؛ وانظر أيضا الديمقراطية المباشرة (تؤكد على إذا كان هناك تشريع فيجب على الدولة توخي الحذر لأن ذلك التشريع قد يكون له أثر سلبي على الحق الأساسي في حرية التعبير وهو ما يمكن أن يضعف شرعية نتيجة الاستفتاء).

هناك مسألة أخرى ينبغي أخذها بنظر الاعتبار وهي دور الحكومة في حملة الاستفتاء. هل ينبغي السماح للحكومة القيام بحملة لصالح النتائج التي تدعمها؟ هل يمكن للحكومة أو ينبغي لها توزيع المواد الترويجية الخاصة بها أو استخدام قنوات البث الحكومية لتعرض وجهات نظرها؟ وعلى نحو مماثل ، هل تم تحديد مصدر معلومات محايد ومستقل عن الحكومة والقائمين بالحملة أو متطلبات أخرى تنص على نشر معلومات غير متحيزة حول الموضوع؟ هناك العديد من المناهج المختلفة لنشر معلومات محايدة غير حزبية ، ففي بعض الدول توجد قواعد تنص على ضرورة قيام الحكومة بتوفير معلومات موضوعية (على سبيل المثال : هولندا و سويسرا و فرنسا و ايرلندا و البرتغال و الولايات المتحدة)³¹ يجب أخذ دور الحكومة في الحملة بنظر الاعتبار عند وضع آلية الاستفتاء.

د. الطعون

يجب بيان فيما إذا كانت هناك حاجة لتضمين عملية الطعن ضمن آلية الاستفتاء. من الأفضل ومن أجل تعزيز شرعية الاستفتاء ، أن يتم وضع طريقة للطعون. لا بد من تبني عملية من أجل تحديد الجهة التي يمكنها الطعن عن في الاستفتاء (المؤسسات الحكومية والمنظمات أو عدد معين من المواطنين وما إلى ذلك)³² ؛ والفترة الزمنية التي يمكن خلالها القيام بالطعون والجهة التي ستتولى الاستماع الى الطعون والبت فيها (المحكمة الدستورية أو هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات ، الخ)³³. بالإضافة إلى ذلك ، ينبغي ان تحدد الدساتير والقوانين أو اللوائح أي جزء من أجزاء عملية الاستفتاء يمكن الطعن فيها (قرار أخضاع أو عدم أخضاع مسألة ما الى الاستفتاء ؛ أو سؤال الاستفتاء أو صياغة السؤال ؛ أو إجراء الاستفتاء ؛ أو نتيجة الاستفتاء)³⁴. هناك مسائل أخرى ذات أهمية تتعلق بما يلي : السقف الزمني الذي ينبغي خلاله لجهة الطعن إصدار حكمها و ما هو تأثير

³¹ انظر الاستفتاءات في أوروبا (توضح ان بعض الدول تضع قواعداً تنص على ضرورة قيام السلطات ليس فقط بعرض النص للرأي العام ، بل أيضا تقديم مزيد من المعلومات الموضوعية. في هولندا ، يتم إرسال ملخصا بالنص الى الناخبين ؛ بينما في سويسرا وفرنسا يتم إرسال النص الى الناخبين مع مذكرة تفسيرية من الحكومة توضح فيها وجهات النظر المختلفة على نحو متوازن ؛ وفي فرنسا ، تقوم المحكمة الدستورية بفحص المذكرة التفسيرية ؛ وفي ايرلندا ، يتم وضع مذكرة تفسيرية إذا نص مجلسي البرلمان على ذلك في القانون ويجب أن تكون المذكرة عندئذ محايدة ، وفي البوتغال ينبغي على السلطات ضمان الحد الأقصى من الحياد) ؛ وانظر أيضا إيليس : حلقة دراسية عن الاستفتاء (تلاحظ أن في الولايات المتحدة ، والعديد من الدول والحكومات هي المسؤولة عن نشر كُتَيْب معلومات يحتوي على مقالة حول كل جانب من جوانب المسألة وتحليلا مستقلا للاقتراح ويُعرف عن هذه الكراسات بأنها الوسيلة التي يحصل منها الناخبين على المصدر الرئيسي للمعلومات).

³² انظر الاستفتاءات في أوروبا (تقدم تفاصيل حول إمكانية تقديم جميع الناخبين في العديد من الدول مثل كرواتيا و المجر و ايرلندا و سويسرا ، بطعون ضد الاستفتاء، ففي هولندا ، يستطيع أي شخص معني مباشرة بالاستفتاء تقديم طعن ؛ وفي أندورا يجب أن يكون للفرد مصلحة مشروعة من أجل تقديم الطعن ؛ وفي الدنمارك واستونيا يجب ان تكون المصلحة القانونية ضرورية لدى الجانب الذي يقدم الطعن؛ وفي النمسا يتطلب وجود عدد معين من الناخبين من أجل السماح بتقديم الطعن ؛ بينما تكون سلطة تقديم الطعون في الدول الأخرى محدودة على نحو اكبر كما هو الحال في أسبانيا حيث يُسمح للأحزاب السياسية والمؤسسات فقط بتقديم الطعون ؛ بينما في روسيا يُسمح فقط للأشخاص أو الهيئات التي شاركت في الاستفتاء بتقديم الطعون ، وفي بلغاريا يقتصر ذلك على الأطراف التي يسمح لها بتقديم مبادرة إجراء الاستفتاء ؛ وفي فرنسا تقتصر سلطة تقديم الطعون على ممثل الحكومة المركزية في كل دائرة ؛ إلا انه قد تكون صلاحيات تقديم الطعون محدودة على نحو اكبر ولا يتم منحها إلا لبعض السلطات ، كما هو الحال في أرمينيا ، حيث لايسمح لرئيس الجمهورية إلا لثلاث اعضاء البرلمان بتقديم الطعون) ؛ انظر أيضا لإثبات الممارسة السلمية (تشير الى ضرورة منح جميع الناخبين الحق في تقديم الطعون ، مع إمكانية فرض شرط تحقق نصاب معقول من جانب الناخبين لكي يتمكنوا من الطعن في نتائج الاستفتاء).

³³ انظر الاستفتاءات في أوروبا (تعرض الجهات التي ينبغي لها الاستماع إلى تلك الطعون ، وتؤكد على انه في البلدان التي لديها محكمة دستورية مثل كرواتيا وفرنسا ومالطا والبرتغال عادة ما تكون تلك الهيئة المختصة للنظر في الطعون ، بينما في دول أخرى توجد أحيانا هيئة أخرى مسؤولة عن فحص نتيجة الطعون تحديدا، كما هو الحال في بلغاريا والمجر وإيطاليا) ؛ وانظر أيضا لإثبات الممارسات السلمية (تؤكد على ضرورة ان تكون هيئات الاستئناف اما هيئات انتخابية او محكمة أو كلاهما معا فضلا عن ضرورة أن تكون الهيئة مختصة فمن أجل ان تتعامل مع العديد من تلك المسائل المختلفة وعلى وجه الخصوص : حق الانتخاب والسجلات الانتخابية وأكمال المبادرات الشعبية وطلبات الاستفتاءات التي يقدمها قسم من الناخبين ؛ والشرعية الإجرائية والموضوعية للنصوص المقدمة للاستفتاء واحترام حرية الانتخاب و نتائج الاقتراع).

³⁴ انظر الاستفتاءات في أوروبا (تبحث في جوانب المراجعة القضائية للطعون في الاستفتاء ، وتنص على إمكانية القيام بالطعون ضد أي شئ يتعلق بالاستفتاء منذ اتخاذ قرار الاستفتاء وعلى امتداد العملية برمتها وأنتهاء بنتيجة الاستفتاء).

قرار هيئة الطعن³⁵. ينبغي أن يكون لجهة الاستئناف سلطة إلغاء أجزاء معينة من عملية الاستفتاء وكذلك خيار إلغاء الاستفتاء في مجمله في بعض الحالات³⁶. ان اجراءات الطعن تعزز شرعية الاستفتاء وينبغي أن تدرج في آلية الاستفتاء.

ه. متطلبات وآليات وقواعد التصويت

هناك حاجة أيضا إلى تحديد مؤهلات الناخبين والإجراء الانتخابي لاجراء استفتاء ، وكما هو الحال في الانتخابات العامة تتطلب المسائل التالية الإجابة عنها : كيف ينبغي تنظيم إجراءات التصويت في الاستفتاء ؛ ومن هو المسؤول عن ضمان تنفيذ إجراءات التصويت وفقا للقانون ؛ وما هي مؤهلات الناخبين (هل هي نفسها الواردة في اجراء الانتخابات العامة؟) ³⁷ ؛ وما هي الفترة الزمنية المقررة للتصويت (يوم واحد أو يومان ، وما إلى ذلك) ³⁸ ؛ وما هي الوسائل التي يمكن للناخبين التصويت عبرها (البريد أو تصويت الغائبين أو الإنترنت ... الخ) ؛ ومتى يتم إصدار نتائج الاستفتاء³⁹. بصورة عامة ، أن تطبيق القواعد نفسها التي استخدمت في الانتخابات الوطنية على إجراءات الاستفتاء هي من أفضل الممارسات في هذا السياق ، إذ يتم عبر ذلك تجنب الإرتباك وأدارة الاستفتاء بصورة أكثر سلاسة كما يقلل من قدرة الأطراف المعنية على التلاعب في العملية . وكما هو الحال في الانتخابات العامة ، ينبغي تكليف هيئة مستقلة بالتأكد من أن الإجراءات المتبعة قد تمت وفقا لأحكام القانون (قد تكون هذه مهمة أخرى يتم تكليف هيئة إدارة الانتخابات للقيام بها) . إن المسألة الجوهرية التي لا بد من التفكير فيها هي تحديد موعد إصدار قرار اجراء الاستفتاء . إن أوضح وأبسط طريقة للحكم على ما اذا كان اقتراح ما قد تم تمريره هي وببساطة معرفة قرار الأغلبية (على سبيل المثال عند تصويت غالبية الناخبين "نعم") . ومع ذلك ، وفي في بعض البلدان ، يكون وجود نوع من النصاب القانوني ضروري للموافقة على قرار الاستفتاء . يمكن أن يتخذ النصاب القانوني شكلين مختلفين: نصاب مشاركة أو نصاب موافقة . يُقصد بنصاب المشاركة ، والمعروف أيضا بأسم نصاب الحد الأدنى ، بأنه يجب أن يتحقق الحد الأدنى لنسبة اقبال الناخبين المسجلين والمحددة سلفا من اجل ان تكون النتيجة شرعية (على سبيل المثال : بلغاري وكرواتيا وإيطاليا وليتوانيا)⁴⁰ . في نصاب الموافقة ، تتوقف شرعية التصويت على الموافقة المسبقة على نسبة معينة من الناخبين محددة مسبقا (على سبيل المثال : المجر وألبانيا وأرمينيا والدانمارك)⁴¹ . بالإضافة إلى ذلك ، يتطلب تحقق نسبة نصاب أعلى في بعض الأحيان من أجل اتخاذ قرارات أساسية (على سبيل المثال : لاتفيا وليتوانيا وكرواتيا)⁴² . لا تشترط معظم الدول

³⁵ انظر لائحة الممارسات الجيدة (التي تنص على ضرورة ان يكون الوقت المحدد لرفع والتب في الطعون قصيرا).

³⁶ انظر لائحة الممارسات السليمة (تعليق على ضرورة ان تكون هيئة الاستئناف قادرة على تصحيح أو بحكم منصبها نقض القرارات التي تتخذها اللجان الانتخابية الدنيا).

³⁷ انظر الديمقراطية المباشرة (تعلق على قيام بعض الدول بوضع تشريعات محددة تشير الى ما إذا كان هناك فرق بين أولئك الذين يستطيعون التصويت في الاستفتاء والذين يمكنهم التصويت في الانتخابات الوطنية . تتعلق الاختلافات الأكثر شيوعا بين تلك المتطلبات بالعمر والجنسية).

³⁸ انظر الاستفتاءات في أوروبا (تشير الى ان في معظم الولايات يستغرق التصويت في استفتاء على مدى يوم واحد بينما تسمح بعض الدول باستمرار فترة التصويت لمدة يومين كما هو الحال في جمهورية التشيك وفرنندا وبولندا).

³⁹ انظر الديمقراطية المباشرة (تستعرض الحالات التي تتم فيها الموافقة على اجراء الاستفتاء ، إذ وفقا لبعض النظم القانونية تتم الموافقة على الاستفتاء إذا صوتت أغلبية بسيطة من الناخبين "نعم" أو في حالات أخرى إذا تحققت العتبة المحددة من الاقبال أو إذا صوت عدد محدد من الناخبين "بنعم" ورغم ذلك لا تزال بعض النظم القانونية تطالب بتحقيق أغلبية مضاعفة للموافقة على اجراء الاستفتاء).

⁴⁰ انظر الاستفتاءات في أوروبا (تؤكد على أن العديد من الأحكام القضائية تطالب بتحقيق نصاب المشاركة كما هو الحال في بلغاريا وكرواتيا و ليتوانيا وإيطاليا).

⁴¹ انظر الاستفتاءات في أوروبا (توضح ان العديد من الدول تشترط تحقق نصاب الموافقة من اجل الموافقة على الاستفتاء ، وينطبق الأمر ذاته على المجر حيث يتحقق النصاب عبر ربع الناخبين ، بينما يتحقق النصاب في ألبانيا وأرمينيا عبر ثلث الناخبين ؛ وفي الدانمارك ، تتطلب موافقة أربعين في المئة من الناخبين فيما يتعلق بالاستفتاء ذات العلاقة باجراء تعديلات على الدستور).

⁴² انظر الاستفتاءات في أوروبا (تناقش الأحكام القضائية المتعلقة بضرورة تحقيق نصاب مرتفع لاتخاذ قرارات أساسية كما هو الحال في لاتفيا حيث يستلزم أخضاع تعديل دستوري للاستفتاء موافقة أكثر من 50 ٪ من الناخبين المسجلين ؛ بينما في ليتوانيا لا يمكن اتخاذ قرار يتعلق بالسيادة إلا

تحقق النصاب القانوني للمصادقة على نتيجة الاستفتاء فضلا عن ذلك تذكر التوصيات الحديثة للدول ان من غير المستحسن وضع قواعد النصاب في آلية الاستفتاء. من الواضح ان الطريقة التي تحدد الموافقة على الاستفتاء لها تأثير كبير على نتيجة الاستفتاء ، ويجب أن يتم تحديدها بدقة في آلية الاستفتاء⁴³.

6-الخاتمة

ينبغي مراعاة العديد من القضايا الهامة عن تصميم وتنفيذ آلية الاستفتاء. أن تكون الأسئلة إجرائية وموضوعية في أن معا ويجب أن يتم التعامل معها اجمالا عبر قانون من اجل ان يكتسب الاستفتاء شرعيته.

يمكن أن يكون الاستفتاء بمثابة أداة قيّمة وعلى وجه الخصوص في الدول التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع مثل العراق لأنها تمثل دعوة للشعب للمشاركة والانخراط في عملية صنع القرار والمساهمة في تشكيل مستقبل بلادهم.

المراجع

شبكة المعرفة الانتخابية : تصميم والمسائل السياسية للاستفتاءات (مشروع ايس) , متاحة على الموقع الالكتروني <http://aceproject.org>

دستور أرمينيا, متاح على الموقع الالكتروني: <http://legislationonling.org>

دستور استونيا , متاح على الموقع الالكتروني: <http://legislationonling.org>

دستور أيرلاندا, متاح على الموقع الالكتروني: <http://legislationonling.org>

دستور ليتوانيا, متاح على الموقع الالكتروني: <http://legislationonling.org>

دستور مقدونيا, متاح على الموقع الالكتروني: <http://legislationonling.org>

دستور سويسرا, متاح على الموقع الالكتروني: <http://legislationonling.org>

الديمقراطية المباشرة : دليل الفكرة العالمية : الفصل (2) عندما تدعو السلطات الى الاستفتاء : التصميم والاعتبارات السياسية (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية 2008) , متاح على الموقع الالكتروني: http://www.idea.int/publications/direct_democracy/index.cfm

الهيئة الأوروبية لتحقيق الديمقراطية من خلال القانون : الاستفتاءات في أوروبا - تحليل للقواعد القانونية في الدول الأوروبية (لجنة البندقية 2005), متاح على الموقع الالكتروني: <http://www.venice.coe.int>

بالوصول على أصوات أغلبية ثلاثة أرباع الناخبين في حين تتطلب المسائل الأخرى المتعلقة بالدولة أو تنقيح الدستور الحصول على أصوات غالبية من الناخبين ، وفي كرواتيا ، يتطلب التصويت "نعم" على المسائل المتعلقة بالعلاقة مع دول أخرى أصوات أغلبية الناخبين).⁴³ انظر مدونة الممارسات السليمة (تشير الى أن هيئة البندقية واستناداً إلى خبرتها في مجال الاستفتاءات توصي اللجنة بعدم وضع قواعد للنصاب).

الهيئة الأوروبية لتحقيق الديمقراطية من خلال القانون : مدونة قواعد الممارسة السليمة للاستفتاءات (لجنة
البنديقية 2007), متاح على الموقع الالكتروني : [/http://www.venice.coe.int](http://www.venice.coe.int)

مدير عمليات الفكرة العالمية ، أندرو إليس ، عرض لورقة عمل الفكرة العالمية : استخدام وتصميم
الاستفتاءات ، في حلقة دراسية حول الاستفتاء في كوستاريكا (25 مايو 2007), متاح على الموقع
الالكتروني: <http://www.idea.int>